



تقرير مجلس الإدارة

للسادة مساهمي شركة الجزيرة كابيتال عن أداء وأنشطة الشركة
للعام المالي ٢٠١٥م

السادة مساهمي شركة الجزيرة للأسواق المالية المحترمين،،،

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات وأتم التسليم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد، يسر أعضاء مجلس إدارة شركة الجزيرة للأسواق المالية أن يضعوا بين أيديكم التقرير السنوي لشركة الجزيرة للأسواق المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ م مصحوباً بالقوائم المالية المرفقة ومتضمناً أهم التطورات والنتائج والأنشطة التي قامت بها الشركة منذ تأسيسها.

التكوين والنشاط

تأسست شركة الجزيرة للأسواق المالية كشركة مساهمة سعودية مغلقة بالقرار الوزاري رقم ٥٧/ق بتاريخ ٢٠ صفر ١٤٢٩ هـ الموافق ٢٧ فبراير ٢٠٠٨ م وهي مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٣٥١٣١٣ بتاريخ ١٣/١١/١٤٢٣ هـ. وتزاول الشركة الأنشطة التالية وفقاً لقرار هيئة السوق المالية بترخيص رقم ٣٧ - ٥٧٠٧٦ :

١. التعامل في الأوراق المالية بصفة أصيل ووكيل
٢. الترتيب
٣. الادارة
٤. المشورة
٥. الحفظ

فيما يلي الشركات التابعة المدرجة في القوائم المالية الموحدة للشركة:

نسبة الملكية		اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس
٢٠١٤ م	٢٠١٥ م		
٤٣,٦٤%	٤٣,٦٤%	صندوق الجزيرة للمشاريع السكنية	المملكة العربية السعودية
٨٥,٥٦%	٧٦,٢١%	صندوق الجزيرة لأسهم الأسواق العالمية الناشئة	المملكة العربية السعودية
٧٤,٣٣%	٦٧,٨٣%	صندوق الجزيرة الخليجي للدخل	المملكة العربية السعودية
-	٩٣,٣٤%	صندوق الجزيرة المتنوع المتحفظ	المملكة العربية السعودية

* على الرغم من أن ملكية الشركة في صندوق الجزيرة للمشاريع السكنية (الصندوق) تقل عن ٥٠٪ ولكن يتم اعتباره كشركة تابعة حيث يمكن للشركة توجيه السياسات المالية والتشغيلية للصندوق وفقاً لما هو وارد في الشروط والأحكام الخاصة بالصندوق.

منذ تأسيس الشركة وهي تعمل على تطوير أعمالها وخدماتها وتعزيز ريادتها في أعمال الأوراق المالية تحت اشراف ومتابعة الهيئة الشرعية، حيث أن جميع خدماتها ومنتجاتها متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية.

كان عام ٢٠١٥ عاما جيدا لشركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال). في هذا السياق، يسر الشركة ان تعلن عن استمرار الحفاظ على مركزها الريادي في سوق الوساطة المحلي لهذا العام مع حصة سوقية بلغت ١٦,٢٪ بالرغم من التقلبات العديدة في السوق. إنعكس الأداء المالي القوي في مساهمة الشركة بمجموعة بنك الجزيرة بتحقيق صافي ربح بحدود ١٠٩ مليون ريال سعودي لعام ٢٠١٥ (مقابل ١٩٦ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٤).

تعكس المكانة الرائدة للشركة تركيزها المستمر على الثقة والسرعة التي تتيحها لعملائها من خلال خبرة التداول ومن خلال استخدام العملاء لأنظمة التداول المطورة من قبل الجزيرة كابيتال. يعتبر الاستثمار الكبير الذي تم اتخاذه في ترقية أنظمة الوساطة المالية خلال العام شهادة على التزام الشركة تجاه المنتج الأساسي. نفذت إدارة الوساطة المحلية للجزيرة كابيتال صفقات تداول خلال ٢٠١٥ بقيمة ٥٣٩ مليار ريال سعودي. (مقابل ٧٤٢ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٤).

استمر استثمار الشركة في تطوير خدماتها الاستثمارية الأخرى بما في ذلك خدمات إدارة الأصول وعروض المنتجات الاستثمارية. وحققت الأصول المدارة في الصناديق الاستثمارية المطروحة للعموم والمقدمة ضمن خدمات إدارة الأصول نمواً بنسبة ١٣٪ من ٢,٣ مليار ريال سعودي خلال العام إلى ٢,٦ مليار ريال سعودي. بشكل أدق، يسرنا أن نعلن عن استمرار الشركة في تحقيق عوائد مرتفعة لمستثمريها عبر صندوق الأسهم المحلية المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (صندوق الطيبات) خلال العام والحفاظ على مركزه ضمن أفضل ثلاثة صناديق مماثلة خلال عام ٢٠١٥، كما أننا سعداء بقيامنا بدور فاعل كمدير رئيسي ومستشار مالي فيما يتعلق بطرح أسهم حقوق أولوية للاكتتاب العام للشركة المتحدة للتأمين (ولاء) وشركة التأمين العربية، حيث تم طرح الاكتتاب لكل من الشركتين بنجاح خلال عام ٢٠١٥.

كما تفخر الشركة بحصولها على جائزة أفضل وسيط مالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام ٢٠١٥ من المستثمر العالمي (ISF) تقديراً لخدماتنا المتميزة في الوساطة المالية، محلياً وعالمياً.

الأداء المالي للشركة

شهد الأداء المالي لشركة الجزيرة كابيتال لعام ٢٠١٥ انخفاضاً في الأداء مقارنةً بعام ٢٠١٤ وذلك نتيجة لانخفاض حجم الاستثمارات في السوق السعودي والأسواق العالمية الأخرى حيث بلغ إجمالي الإيرادات ٢٧٦,٥ مليون ريال مقارنة بمبلغ ٣٥١,٤ مليون ريال في ٢٠١٤، وبلغت إجمالي المصاريف التشغيلية ما يقارب ١٦٣,٣ مليون ريال مقارنة بمبلغ ١٥١ مليون ريال في ٢٠١٤، مما نتج عنه ربحاً صافياً بلغ ١٠٨,٩ مليون ريال تقريباً في ٢٠١٥ مقارنة بمبلغ ١٩٦,١ مليون ريال في ٢٠١٤.

قائمة الدخل (آلاف الريالات)

البيان	٢٠١٥ م	٢٠١٤ م	٢٠١٣ م	٢٠١٢ م	٢٠١١ م	٢٠١٠ م
الإيرادات	٢٦٧,٢٤٥	٣٤٢,٤٤٨	٢٦٧,٤٥٥	٣٤٢,٠٦٧	١٩١,٩٣٠	١٤٩,١٧٨
مصروفات التشغيل	(١٦٣,٣١٣)	(١٥١,٠٧٥)	(١٤٥,٨٦٨)	(١٤٠,٥١١)	(١٣٣,٧٢٣)	(١٦٢,٦٠١)
الدخل / (الخسارة) من العمليات الرئيسية	١٠٣,٩٣٢	١٩١,٣٧٣	١٢١,٥٨٧	٢٠١,٥٥٦	٥٨,٢٠٧	(١٣,٤٢٣)
إيرادات عمولة خاصة / أخرى	٩,٣٧٧	٩,٠٣٣	٨,١٤٢	١١,٨٣٣	١١,٣٥٧	١٢,١٣٤
خسارة من بيع استثمارات	(٥٤)	.
صافي الدخل / (الخسارة) للسنة	١٠٨,٩٨٩	١٩٦,١٩٩	١٢٩,٣٣٨	٢١٣,٧٦١	٦٩,٥١٠	(١,٢٨٩)

قائمة المركز المالي (آلاف الريالات)

البيان	٢٠١٥ م	٢٠١٤ م	٢٠١٣ م	٢٠١٢ م	٢٠١١ م	٢٠١٠ م
موجودات متداولة	٣٣٣,٥١٧	٧٨٩,٦٢٦	٢٤٦,٩٦١	٣٥٥,٥٦٤	١٨٨,٥٢٥	١٥٠,٨٨٦
موجودات غير متداولة	٥٠٧,٧٦٧	١٥٨,٠٧٠	٦٠١,٢٧٠	٤٧٧,٣٠٩	٤٣٦,١٠١	٤٠٥,٧٦٩
إجمالي الموجودات	٨٤١,٢٨٤	٩٤٧,٦٩٦	٨٤٨,٢٣١	٨٣٢,٨٧٣	٦٢٤,٦٢٦	٥٥٦,٦٥٥
مطلوبات متداولة	٧٤,٦٦٧	٧٨,٨٩٦	٢٩,٩٥٦	٤٦,٤٧٦	٢٥,٤٤٥	٢٨,٤٥١
مطلوبات غير متداولة	٤١,٢٢٣	٣٥,٣٢٦	٣٠,٧٦١	٢٤,٩٨٣	٢١,١٦٩	١٩,٧٠٢
مجموع المطلوبات	١١٥,٨٩٠	١١٤,٢٢٢	٦٠,٧١٧	٧١,٤٥٩	٤٦,٦١٤	٤٨,١٥٣
حقوق المساهمين	٧٢٥,٣٩٤	٨٣٣,٤٧٤	٧٣٩,٧٤٩	٧٢٣,٠٤٦	٥٧٨,٠١٢	٥٠٨,٥٠٢
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	٨٤١,٢٨٤	٩٤٧,٦٩٦	٨٤٨,٢٣١	٨٣٢,٨٧٣	٦٢٤,٦٢٦	٥٥٦,٦٥٥

تم مراجعة القوائم المالية الموحدة بواسطة ك بي ام جي الفوزان والسدحان حيث كان رأيهم بأن القوائم المالية ككل:

- تظهر بعدل من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ونتائج أعمالها وتدقيقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية الملائمة لظروف الشركة.
- تتفق مع متطلبات نظام الشركات والمظام الأساسي للشركة فيما يتعلق باعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تشتمل الأطراف ذات العلاقة بالشركة على المساهمين (بنك الجزيرة) وشركاتهم التابعة والشقيقة. تتم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال السير الاعتيادي للأعمال بموجب شروط متفق عليها بين الطرفين ويتم اعتمادها من قبل الإدارة.

فيما يلي أهم المعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة والمبالغ المرتبطة بها:

الأطراف ذات العلاقة	٢٠١٥ م (آلاف الريالات)	٢٠١٤ م (آلاف الريالات)
بنك الجزيرة		
دخل عمولة خاصة	٨,٠٧٢	٨,٦٨٩
مصروفات دعم خدمات	٣,٩٨٨	٤,٦٧٧
مصروفات إيجار	٩,١٩٨	٩,٧٦١
أتعاب إدارة التمويل بالهامش	٥١,٥٢٠	٤٤,٥٢٩
أعضاء مجلس الإدارة		
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	١,٥١٣	١,٩٤٠
صناديق استثمارية		
أتعاب إدارة الأصول	٢٣,١٥٢	٢٢,٥٤٤

سياسة ادارة المخاطر

مخاطر الأسعار

مخاطر الأسعار هي مخاطر التغير في القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في أسعار السوق. تتعرض استثمارات المجموعة لمخاطر أسعار السوق الناشئة عن عدم التأكد فيما يتعلق بالأسعار المستقبلية. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع محفظتها الاستثمارية من حيث التركيز المعتمد على الصناعة والقطاع.

مخاطر اسعار العملات الخاصة

مخاطر أسعار العملات الخاصة هي التعرض لمختلف المخاطر المرتبطة بتأثير التقلبات في أسعار العملات السائدة على المركز المالي للمجموعة وتدفعاتها النقدية. تنشأ مخاطر أسعار العملات الخاصة للمجموعة بشكل رئيسي من ودائع نقاء بالمرابحة المحتفظ بها لدى بنك الجزيرة والتي تستند إلى أسعار ثابتة ولا تتعرض لتقلبات أسعار العملات الخاصة.

فيما يتعلق باتفاقيات التمويل مع البنك، لدى الشركة مخاطر محدودة بأسعار العملات الخاصة وذلك لأن التسهيلات تستغل بين حين وآخر خلال الفترة بسيطة جداً.

مخاطر الائتمان

هي المخاطر المتمثلة في عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته مما يتسبب في خسائر مالية للطرف الآخر. الموجودات المالية التي تتعرض لمخاطر الائتمان تتكون بصورة رئيسية من الأرصدة لدى البنوك والمستحق من الأطراف ذات العلاقة. كلا الرصدين من البنك لذا فإن مخاطر الائتمان محدودة.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة المجموعة على توفير التمويل اللازم للوفاء بالتزاماته تجاه الأداة المالية. قد تنتج مخاطر السيولة من عدم القدرة على بيع أحد الموجودات المالية بسرعة وبمبلغ يقارب قيمته العادلة. وتقوم المجموعة بإدارة مخاطر السيولة من خلال التأكد من توافر الأموال الكافية للوفاء بأي التزامات قد تنشأ. بالإضافة لذلك قامت المجموعة بإبرام اتفاقيات تمويلية مع البنك للوفاء بمتطلبات السيولة عند استحقاقها.

مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات في احتمال تذبذب قيمة أداة مالية ما نظراً للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وتتم معاملات الشركة بشكل أساسي بالريال السعودي والدولار الأمريكي. وحيث أن سعر صرف الريال السعودي ثابت امام الدولار الأمريكي فإن المجموعة غير معرضة لأي مخاطر ناتجة عن صرف العملات الأجنبية.

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو سداد التزام بين أطراف ذو علم وراغبة في ذلك وتتم بنفس شروط التعامل مع الأطراف الأخرى. تتكون الموجودات المالية للمجموعة من النقد وما في حكمه والمستحق من الأطراف ذات العلاقة والاستثمارات. وتتكون المطلوبات المالية من المصروفات المستحقة. إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

الارتباطات

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م، حصلت الشركة على تسهيلات إسلامية متجددة من بنك الجزيرة بإجمالي مبلغ ١٢٤,٤ مليون ريال سعودي. يتم احتساب عمولة على هذه التسهيلات بمعدل ٦ شهور وفقاً لسعر الفائدة بين البنوك السعودية (SIBOR) بالإضافة الى هامش ربح يستحق شهرياً حسب سعر السوق.

سياسة توزيع الأرباح

توزع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى على الوجه الآتي :

١. يجنب (١٠٪) من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي، ويجوز للجمعية العامة العادية وقف هذا التجنيب متى بلغ الاحتياطي المذكور نصف رأس المال.
٢. يوزع من الباقي بعد ذلك دفعة أولى للمساهمين تعادل (٥٪) من رأس المال المدفوع.
٣. يخصص بعد ما تقدم ما لا يتجاوز ١٠٪ من الباقي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة وحسب ما تقره الجهات المختصة ويوزع الباقي بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية في الأرباح أو يرحل إلى الأعوام القادمة حسب ما تقره الجمعية العامة.

تكوين مجلس الإدارة وتصنيف أعضائه

تطبيقاً لأحكام المادة (١٧) من النظام الأساسي للشركة، يتكون مجلس الإدارة من ستة أعضاء كما هو موضح في الجدول التالي:

اسم العضو	تصنيف العضوية			عضويته في مجالس الإدارة لشركات أخرى	عضويته في لجان الجزيرة كابيتال
	تنفيذي	غير تنفيذي	مستقل		
أ. طارق عثمان القصبي *		✓		بنك الجزيرة شركة عسير شركة عطاء التعليمية شركة دلة للخدمات الصحية شركة رزم المحدودة الشركة الفنية لتوطين التقنية شركة القصبي للمقاولات شركة سرب للاستثمار العقاري	
أ. نبيل داوود الحوشان		✓		بنك الجزيرة	لجنة الترشيحات والمكافئات لجنة الاستثمار

تكوين مجلس الإدارة وتصنيف أعضائه (تابع)

اسم العضو	تصنيف العضوية			عضويته في مجالس الإدارة	عضويته في لجان الجزيرة كابيتال
	تنفيذي	غير تنفيذي	مستقل		
أ. خالد سالم الرويس			✓	شركة معادن للألومنيوم شركة معادن للدرفلة شركة معادن للبوكسيت والألومنيا شركة معادن وباريك للنحاس	لجنة الترشيحات والمكافئات
أ. عبدالله صالح السويمي			✓	شركة أمد الدولية	لجنة الاستثمار
أ. محمد عبدالله الحقباني		✓		بنك الجزيرة استرا للتعددين	لجنة الاستثمار لجنة المراجعة
أ. زياد طارق أباخييل	✓			شركة الجزيرة تكافل التعاوني	لجنة الاستثمار لجنة الترشيحات والمكافئات

* وافقت هيئة السوق المالية على تعيين الأستاذ طارق عثمان القصبي بتاريخ ١٣/١٠/٢٠١٥ بدلاً عن العضو المستقيل معالي الأستاذ ماجد عبدالله الحقييل

اجتماعات مجلس الإدارة وسجل الحضور لكل اجتماع:

سجل حضور أعضاء مجلس الإدارة لجلسات المجلس التي عقدت خلال عام ٢٠١٥ م وعددها (٤) اجتماعات:

سجل حضور اجتماعات المجلس لعام ٢٠١٥ م

اسماء الأعضاء	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الإجمالي
أ. ماجد عبدالله الحقييل	حضر	حضر			٢
أ. طارق عثمان القصبي			حضر	حضر	٢
أ. نبيل داوود الحوشان	حضر	حضر	حضر		٤
أ. خالد سالم الرويس	حضر	حضر	حضر		٤
أ. محمد عبدالله الحقباني	حضر	حضر	حضر		٤
أ. عبدالله صالح السويمي	حضر	حضر	حضر		٤
أ. زياد طارق أباخييل	حضر	حضر	حضر		٤

* وافقت هيئة السوق المالية على تعيين الأستاذ طارق عثمان القصبي بتاريخ ١٣/١٠/٢٠١٥ بدلاً عن العضو المستقيل معالي الأستاذ ماجد عبدالله الحقييل

مصالح أعضاء مجلس الإدارة

لم تبرم الشركة أية عقود فيها مصلحة جوهرية لأحد أعضاء مجلس الإدارة، أو رئيس الشركة، أو المدير المالي، أو لأي شخص ذي علاقة بأي منهم.

مكافئات وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين

المكافئات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين خلال عام ٢٠١٥ م هي على النحو التالي:

البيان	أعضاء المجلس التنفيذيين	أعضاء المجلس غير التنفيذيين / المستقلين	خمس من كبار التنفيذيين بالشركة ممن تلقوا أعلى المكافئات والتعويضات يضاف اليهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي ان لم يكونا ضمنهم
الرواتب والتعويضات	-	-	٨,٤٩٨,٠٤٦
البدلات	٢٧,٠٠٠	١٢٩,٠٠٠	٧٢٠,٠٠٠
المكافئات الدورية والسنوية	٢٠٠,٠٠٠	٩٤١,٩٠٠	٤,٨٢٥,٠٠٠
الخطط التحفيزية	-	-	-
أي تعويضات أو مزايا أخرى	٥٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	-
المجموع	٢٧٧,٠٠٠	١,٢٧٠,٩٠٠	١٤,٠٤٣,٠٤٦

كما أنه لا يوجد أية ترتيبات أو اتفاقيات تنازل بموجبها أحد أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين عن أي راتب أو تعويض

اقرارات مجلس الادارة

يقر مجلس الادارة الآتي:

١. أنه تم اعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح
٢. أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة وتم تنفيذه بفعالية
٣. أنه لا يوجد أي شك يذكر بشأن قدرة الشركة على مواصلة نشاطها

لجان مجلس الادارة واختصاصاتها:

أ. لجنة المراجعة

تتكون اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

١. الأستاذ محمد عبدالله الحقباني - رئيس اللجنة
٢. الأستاذ طه محمد أزهرى - عضو اللجنة
٣. الأستاذ فواز محمد الفوز - عضو اللجنة

عقدت لجنة المراجعة عدد أربع إجتماعات خلال العام المالي ٢٠١٥م وتتلخص مهام اللجنة بما يلي:

١. الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهام التي حددها لها مجلس الادارة.
٢. دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها في شأنه.
٣. دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة في هذه التقارير.
٤. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين وفصلهم و تحديد أتعابهم و ويراعى عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليتهم
٥. متابعة أعمال المحاسبين القانونيين وإعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة التي يكلفون بها أثناء قيامهم بأعمال المراجعة.
٦. دراسة خطة المراجعة مع المحاسبين القانونيين وإبداء ملاحظاتهم على هذه الخطة.
٧. دراسة ملاحظات المحاسب القانوني على القوائم المالية ومتابعة ما تم إقراره بشأنها.
٨. دراسة القوائم المالية الأولية و السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي و التوصيات بشأن هذه القوائم.
٩. دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي و التوصية لمجلس الإدارة بشأنها.
١٠. تعيين، وتغيير أو إقالة مدير التدقيق الداخلي
١١. الاجتماع بشكل منفصل مع مدير التدقيق الداخلي لمناقشة أي مسائل ملزمة للنقاش بحسب رأي لجنة المراجعة أو التدقيق الداخلي
١٢. مراجعة فعالية النظام لرصد المطابقة والالتزام للقوانين واللوائح ونتائج تحقيق الإدارة والمتابعة في أي حالات عدم الامتثال (بما في ذلك اتخاذ إجراءات تأديبية)
١٣. مراجعة نتائج وملاحظات المنظمين والمدققين بكل ما هو متعلق بالمطابقة والالتزام
١٤. الحصول على المستجدات بشكل دوري من الادارة العليا وادارة المطابقة والالتزام بشأن المسائل المتعلقة بالالتزام والامتثال للقوانين واللوائح
١٥. استعراض وتقييم لائحة اللجنة، وطلب موافقة المجلس على التعديلات المقترحة، وضمان الإفصاح المناسب ما قد يكون مطلوباً من قبل القانون أو اللوائح
١٦. لجنة المراجعة / رئيس اللجنة هو المسؤول عن التقييم بصفة دورية ما إذا كان الغرض من أنشطة التدقيق الداخلي، وسلطتها، ومسؤوليتها، هي كما هو محدد في اللائحة وهي لا تزال كافية لتمكين اللجنة من تحقيق أهدافها. ومسؤولية أيضا عن التواصل بشكل سنوي مع الادارة العليا ومجلس الادارة بنتائج التقييم (على شكل تقرير مكتوب)
١٧. لجنة المراجعة لديها الصلاحية لاجراء أو تفويض مشاريع خاصة أو تحقيقات تراها اللجنة ضرورية لأداء واجباتها ومسؤولياتها. كما لها الصلاحية لطلب المشورة من أطراف مستقلة خارجية ومحاسبين وغيرهم للمساعدة لاجراء أي تحقيق

ب. لجنة الترشيحات والمكافئات

تتكون اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

1. الأستاذ نبيل بن داود الحوشان – رئيس اللجنة
2. الأستاذ زياد طارق أبا الخيل – عضو اللجنة
3. الأستاذ خالد بن سالم الرويس – عضو اللجنة

عقدت لجنة الترشيحات والمكافئات عدد إجتماعين خلال العام المالي ٢٠١٥م.

تتلخص مهام اللجنة بما يلي:

1. التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس بمرشحين قادرين على تعزيز قدرة المجلس على إدارة وتوجيه شؤون الشركة على نحو فعال وفقا للسياسات والمعايير المعتمدة .
2. المراجعة السنوية للإحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، وتشمل دون حصر على مايلي:
 - النزاهة والمصادقية والمسئولية.
 - الخبرة الناجحة في مجال القيادة.
 - الفطنة الإدارية والعملية.
 - الاستقلالية وعدم وجود تضارب في المصالح.
 - القدرة على تخصيص الوقت اللازم للقيام بالمسئوليات التي تمليها عليه عضويته في المجلس
3. مراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها.
4. تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة، واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة الشركة.
5. التأكد بشكل سنوي من إستقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى.
6. وضع سياسات واضحة لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، ويراعى عند وضع تلك السياسات إستخدام معايير ترتبط بالأداء.
7. اعتماد وضع وتغيير السياسات والبرامج الخاصة بالموظفين والمتعلقة بالحوافز.
8. التأكد من وجود برنامج تعريفي بأعمال الشركة للأعضاء الجدد في المجلس.
9. التوصية بتعيين الادارة التنفيذية بالشركة (مدير عام وما أعلى).
10. على اللجنة تأدية المهام أو المسئوليات الأخرى التي يكلفها بها مجلس الإدارة من حين لآخر.

ج. لجنة الاستثمار

تتكون اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

١. الأستاذ محمد عبدالله الحقباني – رئيس اللجنة بالنيابة
٢. الأستاذ نبيل داوود الحوشان – عضو اللجنة
٣. الأستاذ عبدالله صالح السويلمي – عضو اللجنة
٤. الأستاذ زياد طارق أباالخير – عضو اللجنة
٥. الأستاذ وليد عبدالعزيز بن غيث – عضو اللجنة

عقدت لجنة الاستثمار أربع اجتماعات خلال العام المالي ٢٠١٥م.

تتلخص مهام اللجنة بما يلي:

١. مراجعة واعتماد سياسة واستراتيجية الاستثمار بأموال الشركة
٢. وضع وتعديل المبادئ التوجيهية للاستثمار حسب ما تراه اللجنة مناسباً
٣. مراجعة واعتماد الدخول والخروج في الاستثمار حسب الحاجة
٤. مراجعة وتقييم بشكل دوري أداء الاستثمار بأموال الشركة مقارنة بمؤشرات استرشادية مناسبة (التقييم يأخذ في الاعتبار الامتثال مع سياسات الاستثمار والمبادئ التوجيهية ومستوى تحمل المخاطر)
٥. التأكد من متابعة محفظة الاستثمار بأموال الشركة وامتثالها للسياسات والمبادئ التوجيهية المعتمدة للاستثمار
٦. التوصية بتغيير \ مراجعة السياسات والمبادئ التوجيهية حسب ماتراه اللجنة مناسباً
٧. تأكد من علم مجلس الإدارة بالشركة بكافة الأمور المتعلقة بالاستثمار بأموال الشركة
٨. التأكد من وجود السياسات والاجراءات المناسبة لادارة وتفاذي أي تضارب محتملة في المصالح
٩. التأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة لأي انتهاكات قد تحصل

الجزاء والعقوبات المفروضة على الشركة

هنالك أربع عقوبات فرضت على الشركة من قبل هيئة السوق المالية خلال السنة المالية ٢٠١٥ تبلغ قيمتها الاجمالية حوالي مائة وستون الف ريال.

نتائج المراجعة السنوية لفاعلية واجراءات الرقابة الداخلية

المراجعة الداخلية هي نشاط أساسي وحيوي ومستقل، الغرض منه إضافة مستوى رقابي فاعل لعمليات الشركة بحيث يكون عامل مساعد للشركة في تحقيق الأهداف الموضوعية عبر توفير أسس منتظمة لتقويم وتحسين فاعلية الرقابة الداخلية والعمليات التي ينطوي عليها الأداء الرقابي للشركة. بناءً على ما تقدم، فقد قامت الشركة بإنشاء البنية الأساسية لإدارة المراجعة الداخلية بناءً على أفضل المعايير المتبعة ويتم مراقبة فاعليتها من قبل لجنة التدقيق والمراجعة بالشركة والتي ترتبط مباشرةً بمجلس الإدارة. تشرف اللجنة بشكل دوري ومنتظم على فاعلية الإجراءات الداخلية من خلال تطبيق خطة المراجعة السنوية والحث على سرعة تطبيق الإجراءات التصحيحية لمناطق الضعف المكتشفة، بالإضافة لإجتماعات اللجنة الدورية مع أعضاء الإدارة التنفيذية لمناقشة مدى تقيدهم بتطبيق تعليمات الهيئات الرقابية، إدارة المراجعة، لجنة التدقيق والمراجعة و مجلس إدارة الشركة.

هذا وقد قامت إدارة المراجعة الداخلية بتنفيذ خطة المراجعة السنوية لكافة نشاطات الشركة وإداراتها المختلفة والتي كان من شأنها التأكد من دقة وفعالية الأداء، وقد تم رفع التقرير النهائي عن نتائج المراجعة إلى لجنة التدقيق والمراجعة بالشركة لتقييمها وتم عرض التقرير على مجلس الإدارة.

تتطلع شركة الجزيرة كابيتال الى عام ٢٠١٦ بتفاؤل حذر. تستمر الإدارة بالاعتقاد أن العوامل الاساسية الكامنة للاقتصاد السعودي ستشكل حافزا في السنوات القادمة لمواصلة تطوير أسواق راس المال في المملكة العربية السعودية.